

بقرار من المجلس العام لرئاسة الإعلام في بلدية دياربكر تمّ إعادة الاسم الكردي لـ ٩١ قرية تابعة للمركز، حيث وُضِعَ الاسم الكردي بين قوسين إلى جانب الاسم التركي للقرية. ومن المعلوم أن هذه الأسماء كان قد تم تغييرها إلى التركية من قبل الجمهورية التركية منذ ما يقارب الـ ٧٠ عاماً.

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد .



YEKİTİ

الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (٢٠٦) أيلول - ٢٠١٠م - ٢٦٢٢٢ ك الثمن ١٥

حرمان الكرد،

شأن خاص، أم قضية عامة؟..

فمدينة ديريك تغيّر اسمها إلى المالكية بموجب سياسة التعريب، فماذا كانت الحكمة والفائدة من وراء ذلك؟ وما الفائدة من تعريب قرية في منطقة عفرين انغرس اسمها في وجدان أهلها، وأصبح جزءاً من تاريخهم وملاعب طفولتهم؟. وبنفس القدر ما الفائدة من تغيير اسم اللاذقية مثلاً في المستقبل إلى اسم آخر دون إرادة سكانها؟.. ومن جهة أخرى، ماذا يخسر السوريون إذا تعلّم ودرس الأكراد منهم بلغتهم القومية؟ وماذا يستفيدون من تجريد مواطن كردي من جنسيته السورية؟. وبالمقابل ماذا يستفيد الأكراد من تكريد تلك المشاريع، وبالتالي احتكار النضال من أجل إلغائها؟. فالإحصاء الجائر ضحاياه جميعهم من الأكراد، لكن آثاره لا تقتصر عليهم فقط، وكذلك المرسوم ٤٩ الذي تمّ تفصيله على المقاس الكردي، لكنه يشمل مناطق واسعة من سوريا، وألحق الضرر بألاف الناس في المناطق الحدودية .

وفي الحالتين، فإن بالإمكان توسيع دائرة المطالبة بإعادة الجنسية للمجردين منها، من خلال طرح هذا المشروع كقضية وطنية سورية، سوف تجد بالتأكيد المزيد من الأنصار والمدافعين عن حق الجنسية. وبالإمكان أيضاً حشد كل المتضررين في سوريا من المرسوم ٤٩ ، بدلاً من حصر آثاره الضارة وضحاياه في المناطق الكردية فقط، فالمتضررون منه كثيرون، سواء كانوا مقاولين أو محامين أو بنائين وعمال من مختلف الانتماءات القومية والدينية، أو أصحاب عقارات لا يجدون من يشتريها، بسبب القيود التي فرضها المرسوم عملياً على المشتريين الكردي، الذين يحق لهم بموجب هذا المرسوم بيع ما يملكون، دون أن يتاح لهم امتلاك ما يريدون ، وذلك في سابقة تفوح

لا يخفى على أحد كيف تشكلت سوريا، كدولة؟، ومن رسم حدودها الحالية؟ وكيف أن سكانها، من عرب وكرد وآشوريين وغيرهم، ارتضوا التعايش، وتعاهدوا على التعاون، وتسابقوا على الدفاع عن هذا البلد المشترك وصيانة استقلاله. لكن نزوع بعض القوى القومية نحو الهيمنة والاحتكار والتفرد، أثار مخاوف الكرد وغيرهم، وحثهم على الدفاع عن ذاتهم القومية، عبر تشكيل حركتهم السياسية المنظمة، التي حرصت على بلورة مطالبها في إطار وحدة البلاد.. لكن شوفينية القومية السائدة التي امتلكت القرار السياسي تمكّنت فيما بعد من إبعاد الجانب الكردي عن الشأن العام، وإخضاعه لسياسة تمييز قومي بغیضة، تجسّدت في العديد من المشاريع العنصرية، من إحصاء وحزام وعمليات تعريب وقوانين استثنائية، استهدفت جميعها الكرد، وعرقلت تطورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ومع الزمن تفاقمت الآثار الخطيرة لتلك السياسة، ولم تقتصر تلك الآثار على الكرد، رغم لجوئهم لاحتكار استهدافاتها، ورغم اللامبالاة التي طبعت سلوك المكونات الأخرى حيالها، بل امتدّت إلى خارج الشأن الكردي، لتلحق الضرر بمبدأ الشراكة الوطنية التي بنيت عليها الدولة السورية من الأساس . وفي هذا الموضوع، يمكن إخضاع تلك السياسة ومشاريعها لحسابات الربح والخسارة، انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا، وبتساعل عمّا جنته سوريا من تطبيقات تلك السياسة عبر أمثلة، نوردتها للتذكير فقط:

الأيزديون يطالبون
بتثبيت ديانتهم
١٥|...

أردوغان يرفض
التعليم باللغة الكردية
١٤|...

سوق النسوان
٩|...

يوم لمناصرة
الشعب الكردي
١٠|...

نحن مقبلون على
مرحلة جديدة
٢|...